الأمم المتحدة

E/CN.9/2009/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 January 2009
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والأربعون

٣٠ آذار/مارس – ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من منظمة الإنصاف بين الجنسين: المواطنة والعمل والأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.9/2009/1.

030209 030209 09-21332 (A)

البيـان

الإنصاف بين الجنسين: المواطنة والعمل والأسرة Equidad de Genero: Ciudadanía, Trabajó y Familia هي منظمة غير حكومية في المكسيك أسسها في عام ١٩٩٦ كبار مناصري المرأة السياسيين والأكاديميين والاجتماعيين. وما برحت المنظمة تعمل منذ تأسيسها على تنمية وتعزيز الدور القيادي للمرأة في تعزيز وصون الحقوق الجنسية والإنجابية. وقد شارك أعضاء المنظمة بصفة موفدين رسميين إلى مؤتمرات دولية، بينها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واجتماعات المتابعة التي تلته.

وشكل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية برنامجا رائدا لدى وضعه وهو ما زال يؤثر في ما تضعه الحكومات من سياسات وما تتخذه المنظمات غير الحكومية من إجراءات في جميع أنحاء العالم. وفي حالة المكسيك، وفر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الإطار للسياسة السكانية وللعديد من الخطط السياسية لمنظمات مناصرة المرأة والمنظمات النسائية في أنحاء البلاد.

إن إدراج غاية الهدف الإنمائي للألفية الرامية إلى تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، وما يواكب ذلك من مؤشرات، ومعدل انتشار وسائل منع الحمل، ومعدل الولادات لدى المراهقات، وتوفير الرعاية قبل الولادة، والاحتياجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة، يشكل دليلا على اعترافٍ متنام بأهمية الصحة الإنجابية في الحد من الفقر وتحسين النتائج الإنمائية. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب هذه المنظمة بـ ''إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية'' بوصفه موضوع الدورة الثانية والأربعين للجنة السكان والتنمية.

وعلى غرار العديد من بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، ما برحت المكسيك تشهد تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية. وما فتئ العديد من هذه التغيرات يسهم في إحقاق حقوق المرأة، فالمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة المكسيكية هي اليوم أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، فإن النسبة المئوية للشباب في المكسيك هي الأعلى في تاريخها؛ بيد أنه يتوقع انخفاض هذه الأرقام على مدى السنوات الـ ٣٠ المقبلة وازدياد عدد المسنين.

وعليه، فإن تزامن هذه الظواهر يتطلب استجابة مناسبة وكافية من حكومة المكسيك تشمل وضع وتعزيز البرامج والسياسات والمعايير المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية. كما أنه يتطلب الإقرار بإسهامات منظمات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي اعترف به برنامج العمل

منذ البداية باعتباره أمرا ضروريا لتحقيق أهدافه (الفصل الخامس عشر، الفرع ألف، الفقرتان ١٥-١ و ١٥-٢).

وتعتبر منظمة الإنصاف بين الجنسين أن أكثر المساهمات قيمةً لمنظمات المجتمع المدني في انتهاج سياسة عامة فعالة هي في اضطلاعها بدور الداعية والمراقب، كما كانت الحال في العمل الذي قامت به هذه المنظمة وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي السكان والتنمية، ومؤخرا في سبيل تحقيق غاية الصحة الإنجابية، التي أضيفت إلى الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ما يتعلق بهذه الغاية بشكل خاص، ما برحت المنظمة تركز جهودها على المؤشرات المتصلة بحمل المراهقات وبانتشار وسائل منع الحمل والطلب عليها.

وفي ما يتعلق بانتشار وسائل منع الحمل، لطالما دافعت منظمة الإنصاف بين الجنسين عن حقوق المرأة في الحصول على معلومات عالية الجودة وشخصية الطابع ويمكن الوصول إليها عن تنظيم الأسرة ورعايتها، وعلى طائفة كاملة من خيارات وسائل منع الحمل. وأظهرت دراسات حديثة أن المرأة المكسيكية مهتمة إلى حد كبير في تنظيم عدد وتباعُد وتوقيت ولادات أطفالها، ومن الأهمية بمكان أن توفر لها الحكومة الوسائل الكافية للقيام بذلك. ويشمل ذلك تنظيم الحملات الإعلامية، والاستثمار في وسائل منع الحمل، وتوفير التدريب لمقدمي خدمات تنظيم الأسرة. وستساعد هذه الآليات في تحسين معدل انتشار وسائل منع الحمل لدى المرأة المكسيكية.

ويرتبط انتشار وسائل منع الحمل ارتباطا وثيقا بالاحتياجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة، كما أن الاستراتيجيات المستخدمة لتلبية إحداها تنطبق على الأخرى. فعلى سبيل المثال، يحجم العديد من النساء عن استخدام وسائل منع الحمل لا لرفضهن لها بل لأنهن لسن على علم كاف بها، أو لأنه لم تُعرض عليهن طائفة واسعة بما فيه الكفاية منها، أو لأنهن غير راضيات عن الخدمة المقدمة.

وفي عام ٢٠٠٤، شاركت منظمة الإنصاف بين الجنسين مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في الضغط على حكومة المكسيك الاتحادية لإدراج وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ والواقي الأنثوي في المعيار المكسيكي الرسمي 005-SSA2-1993 لخدمات تنظيم الأسرة، ولاحقا، في قائمة الأدوية الأساسية. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، أعقبت المنظمةُ متابعةَ هذه الدعوة الناجحة بتطبيق برنامجٍ رقابي متخصص للرصد في ٤٠ من المراكز الصحية المحلية في أربع ولايات بهدف ضمان التوافر الفعلي لوسائل منع الحمل في حالات الطوارئ لجميع طالبيها. وكان الهدف من الرصد الذي قامت به المنظمة التأكد من استيفاء حكومة المكسيك لمعاييرها الداخلية الخاصة بها.

وكشفت نتائج هذا الرصد وجود حواجز ثقافية ومؤسسية تحول دون تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل. فعلى سبيل المثال، لم تكن سوى نسبة ٥٠ في المائة من مراكز الرعاية الصحية العامة تمتلك مخزونا متوافرا من وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ مع أن توفير هذا الدواء مجانا للجمهور في هذه المراكز يشكل التزاما على عاتق حكومة المكسيك حسبما ورد في المعيار المكسيكي الرسمي لخدمات تنظيم الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم توفير التدريب المتخصص لموظفي القطاع الصحي يشكل عائقا أمام وصول المرأة والشباب إليها.

وعُرضت نتائج هذا الرصد على مسؤولين من وزارات الصحة الوطنية والتابعة للولايات الذين تعهدوا بكفالة توفير وسائل تنظيم الأسرة، ولا سيما وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، وبإزالة الحواجز المؤسسية المذكورة. ومع أن من الضروري مواصلة العمل من أجل الضغط على حكومة المكسيك لحملها على استيفاء معاييرها الخاصة بها لخدمات تنظيم الأسرة، فإن هذا النوع من الدعوة يمثل خطوة هامة.

إن موضوع حمل المراهقات متشابك ومرتبط ارتباطا وثيقا بحقوق المرأة والتنمية. كما أنه مرتبط ارتباطا وثيقا أيضا بالمؤشرين الآخرين المذكورين سيما أن الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل هي تقليديا الأعلى بين المراهقات وانتشار وسائل منع الحمل هو تقليديا الأقل. وفي الواقع، ارتفعت في المكسيك نسبة الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل بين المراهقات من ٢٦,٧ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٣٥,٦ في المائة عام ٢٠٠٦. لذا، فإن المنظمة تعمل على خفض معدل الولادات لدى المراهقات عن طريق الدعوة إلى توفير تربية جنسية شاملة وتقديم خدمات للصحة الجنسية والإنجابية مؤاتية للشباب، مع العلم أن هذين الإجراءين واردان في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لكن للأسف، فإن الجماعات المحافظة في المكسيك، بما فيها الكنيسة الكاثوليكية، ما برحت تشكل الجهة المعارِضة الرئيسية لاتخاذ تلك الإجراءات وذلك على حساب معارف الشباب ووعيهم بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك كيفية الوقاية من الحمل غير المرغوب فيه.

إن دمجَ إطار الصحة والحقوق الإنجابية الذي أطلقه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في هيكل الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الغاية الجديدة للصحة الإنجابية الهادفة إلى تحقيق الصحة الإنجابية الشاملة بحلول عام ٢٠١٥، قدم لمنظمات من قبيل الإنصاف بين الجنسين أداة جديدة للانخراط في مجال توعية ورصد المؤسسات الحكومية. وتشكل الدورة الثانية والأربعون للجنة السكان والتنمية فرصة ممتازة لحث الحكومات في كل مكان على الاستثمار في الصحة الإنجابية لسكانها ووضع أو تعزيز البرامج والسياسات.

وإذا كانت الحكومات جادة بشأن التنمية، فسيتعين عليها القيام بخطوات تكفل عدم بقاء مضمون أهداف برنامج العمل حبرا على ورق. ويبيِّن مثالُ المكسيك أن قوة التزام الحكومة هي من قوة المطالَبة به، وأن مشاركة المجتمع المدني أساسية لتحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل. ومع أن الطريق إلى الأمام لا تزال طويلة، فإن مواصلة دمج برنامج العمل في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أمر ضروري لإعادة التأكيد على هذا الالتزام.